

## الملحق الأول

وزارة الداخلية

المديرية العامة للأمن الوطني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رقم.....

## محضر سماع

النيابة ضد

انه في:.....

سنة:.....

الساعة:.....

نحن:.....

.....

ضابط الشرطة القضائية بدائرة:.....

الموضوع

التصنيف

## الملحق الثاني

وزارة الداخلية

المديرية العامة للأمن الوطني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رقم.....

### محضر انتقال و معاينة

النيابة ضد

انه في:.....

سنة:.....

الساعة:.....

نحن:.....

.....

ضابط الشرطة القضائية بدائرة:.....

الموضوع

التصنيف

## الملحق الثالث

### الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

المديرية العامة للغابات

الحظيرة الوطنية.....

قطاع.....

### معلومات خاصة التحرير محضر مخالفة

الاسم..... اللقب ..... تاريخ و مكان الازدياد.....

ابن..... و ..... الساكن ب.....

.....

.....

نوعية المخالفة:.....

.....

.....

التاريخ..... الساعة..... المكان المسمى.....

.....

## الملحق الرابع

### الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المديرية العامة للغابات

محافظة الغابات لولاية.....

الشرطية القضائية لافراد

مقاطعة الغابات ب.....

#### اقليم الغابات

في اليوم..... من شهر..... سنة.....	محضر رقم:.....
نحن..... الممضون اسفله ضابط الشرطة	بتاريخ:.....
القضائية.....:	التحليل
	طبيعة الجريمة:.....
عاملين بالمواد من 12 الى 25 من قانون الاجراءات الجزائية: نذكر	تصنيف الجريمة:.....
العمليات التي قمنا بها و نحن بزينا الرسمي طبقا للقوانين و الانظمة و	المشكوك فيه:.....
اوامر رؤسائنا بالمواد من 62 الى 64 من القانون العام للغابات 84-12.	.....
	.....
<b><u>التمهيد</u></b>	
في يوم..... من الشهر..... سنة.....	الضحية
بدورية في دورية تقديية و المراقبة عبر تراب المقاطعة تمكنا من ضبط	محافظة الغابات لولاية
..... في المكان المسمى..... من طرف	البلدية
المخالف..... اعلمنا وكيل الجمهورية الذي امرنا بالتحقيق.	نسخة رقم
<b><u>المعاينات و الاجراءات المتخذة</u></b>	
في المكان المسمى.....	شاهد و ارسل من طرف
المعاينات.....	ضابطا لشرطة القضائية
حيث قمنا بتوقيف المخالف المسمى.....	الى
الاجراءات المتخذة.....	السيد وكيل الجمهورية
	لدى.....
	.....

## الملحق الخامس

### الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

محافظة الغابات ب .....

مقاطعة الغابات ب .....

الرقم ...../.....

#### استمارة الحجز

نحن ضابط الشرطة القضائية لدى مقاطعة الغابات ب.....

نعلم السيد مفتش أملاك الدولة بأننا بتاريخ:..... من شهر..... من عام.....

.....

قمنا بحجز مجموعة: (الكمية و نوع المضبوطات)

و هذا بالمكان المسمى: نقطة مراقبة الطريق الوطني رقم (..)....

حسب المحضر رقم:..... المحرر بتاريخ.....

مكان وضع الحجز: مستودع إقليم.....

#### ضابط الشرطة القضائية

الإمضاء و الختم

أن السيد مفتش أملاك الدولة بمكتب..... و الممضى أسفله، قد أعلمناه نحن ضابط الشرطة القضائية لدى مقاطعة غابات ب.....، بأنه قد تم حجز (كمية الأشياء المحجوزة)، و هذه الكمية من نوعية المحجوزات قدرت ب (قيمتها بالعملة الوطنية) دج.

السيد مفتش أملاك الدولة ب.....

الإمضاء و الختم.

## الملحق السادس

وزارة الداخلية

المديرية العامة للأمن الوطني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رقم.....

### محضر جرد

	النيابة ضد
..... انه في:	
..... سنة:	
..... الساعة:	الموضوع
..... نحن:	
.....	
..... ضابط الشرطة القضائية بدائرة:	التصنيف

## الملحق السابع

وزارة الداخلية

المديرية العامة للأمن الوطني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رقم.....

### محضر تفتيش

النيابة ضد

انه في:.....

سنة:.....

الساعة:.....

نحن:.....

.....

ضابط الشرطة القضائية بدائرة:.....

الموضوع

التصنيف

## الملحق الثامن

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الدفاع الوطني

الدرك الوطني

### دفتر تصريحات

ممسوك من طرف

اسم و لقب و رتبة العون (الماسك للدفتر)

يحتوي هذا الدفتر على 50 صفحة مرقومة و مختومة، و يمضي عليه قائد الفرقة التي ينتمي إليها العون الماسك لذات الدفتر.

تاريخ:.....

الإمضاء و الختم

## التحقيق

نحن عون الشرطة القضائية نسمع.....  
السيد:.....  
.....  
الاسم و اللقب:.....ابن.....و.....  
..... تاريخ و مكان الازدياد:.....  
.....  
الحالة العائلية: أعزب/أرمل/متزوج: أب ل.....  
الساكن:.....  
المهنة:.....  
رقم بطاقة التعريف الوطنية:.....  
الصادرة بتاريخ:..... الذي صرح لنا على الساعة  
..... اليوم ..... الشهر.....  
..... السنة.....

## أمضى بدفتر التصريحات

## اختتام المحضر

بما أن الوقائع المذكورة أعلاه ..... تنص و تعاقب عليها  
المادة..... من قانون العام للغابات 84-21  
صرحنا للمعني بأننا قمنا بتحرير محضر ضده من اجل رفع دعوة قضائية  
حرر و ختم بمقر إقامتنا على الساعة..... يوم..... من  
الشهر..... سنة.....

الضبطية القضائية في القانون الجزائري

الفرقة التقنية الحاضرة:

.....-

.....-

.....-

.....-

قطاع.....في:

## خاتمة:

و عليه نصل إلى أن خصوصية نشاط مرفق الشرطة تعلق الأوامر بنشاطه التنظيمي أو المادي و لذلك يختلف نظام المسؤولية فيما عن تلك المطبقة في القانون المدني ذلك أن طبيعة مرفق الشرطة هو مرفق عمومي له أساليبه الخاصة و النشاط المتميز معتمدا أسس جديدة في المسؤولية، فمن اشتراطه الخطأ الجسيم إلى الخطأ البسيط على حالات استثنائية إلى الأخذ بالمسؤولية دون خطأ سوء على أساس المخاطر، أو على أساس المساواة أمام الأعباء العامة و ذلك ضمانا اكبر للتضحية مقابل تعقيد أساليب الشرطة.

فلكي تتمكن السلطة العامة من اقتضاء حذرها من معاقبة المجرم جزاء لجريمته من جهة و توفر كل الضمانات للفرد المشتبه فيه حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه فلا يدان البريء من جهة أخرى حدد المشرع الجزائري في قانون الإجراءات الجزائية المراحل التي تمر بها الخصوصية الجنائية من لحظة الارتكاب الفعل المجرم إلى غاية إدانته بهذا المجرم سعيا إلى ضمان محاكمة عادلة، و حيث تلعب الضبطية القضائية دورا كبيرا لبلوغ هذه هي الغاية، تلك انه تعهد إليها مرحلة أساسية من مراحل الخصومة الجنائية المتمثلة في مرحلة لبحث و التحري و جمع الاستدلالات، فقام المشرع الجزائري بتنظيمها في قانون الإجراءات الجزائية محددًا الأشخاص القائمين بمهمة الضبط القضائي، و لقد اخضع قانون الإجراءات الجزائية رجال الضبطية القضائية للرقابة على الأعمال التي قاموا بها للتأكد من مدى شرعيتها و عدم تعسفهم في مباشرة اختصاصاتهم فرتب مسؤوليتهم من الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأديتهم لمهامهم بتسليط جزاءات توقع عليه، تختلف باختلاف طبعة الخطأ المرتكب بحد ذاته لكن رغم ذلك فان هذا التنظيم لم يبلغ درجة الكمال فالنقائص موجودة و الانتقادات لا بد منها للبلوغ الهدف المنشود، فلم يعيب على هذه المنظورة نقص النصوص القانونية بالقدر الذي يعاب فيه على تطبيقها سوء تطبيقهم لهذه النصوص في بعض الأحيان و خرقها عن قصد أو غير قصد في أحيان أخرى باعتبار أن الكثير من الإجراءات التي

يباشر عناصر الضبطية القضائية لم ينص عليها القانون و قد يكون السبب الرئيسي لذلك نقص تكوينهم لهذا يجب أن يخضع هؤلاء العناصر لتكوين جاد و صارم ليتمكنوا بواسطتهم من معرفة حدود اختصاصاتهم، و الإجراءات الواجب مباشرتها و الأساليب و الوسائل المتاحة لهم، فيقع عليهم تنمية معرفتهم و هنا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ما تقدمه الدراسات الفقهية و القانونية في هذا المجال من إرشادات و توجيهات في التوعية لأداء واجبهم على أكمل وجه.

و عليه نقترح التوصيات التالية:

- حبذا لو يتم تنظيم ملتقيات و أيام دراسية بهذا الصدد.
- وحبذا لو يتم الجمع بين الاجتهادات القضائية و التعليمات النيابة العامة في مدونات يسهل الرجوع إليها من اجل بلوغ هذه الغاية.
- و حبذا لو يقوم رجال الضبطية القضائية بتربصات و تكوينات دورية قصد مسايرة التطور و حثهم على الحيطة و الحذر من انتهاك حريات و حقوق الأشخاص.
- و حبذا لو تقوم الإطارات السامية في الشرطة و أيضا الأخصائيين النفسانيين من برمجة محاضرات دورية على عناصر الشرطة القضائية من اجل الحفاظ على سلامة المواطن و ممتلكاته و حرياته الشخصية التي نص عليها الدستور.

## \*قائمة المصادر و المراجع :

### الكتب:

1. أحمد فتحي البهنيسي - الموسوعة الجنائية في الفقه الإسلامي - المؤسسة

الجامعية للدراسات والنشر - طبعة 1982

2. بوسقيعة أحسن: الوجيز في القانون الخاص، الجزء الأول، دار هومة،

طبعة 2002.

3. جلال ثروت - نظم القسم العام في قانون العقوبات - دار الهدى

للمطبوعات - مصر - طبعة 1999

4. حسن الصادق الصرفاوي - المسؤولية الجنائية في التشريعات الجزائية -

دار النهضة العربية - مصر - طبعة 1972

5. د - السعيد مصطفى السعيد - الأحكام العامة في قانون العقوبات - ط 4

- مكتبة النهضة العربية

6. د - محمد نجيب حسني - شرح قانون العقوبات اللبناني - القسم العام -

دار النهضة - بيروت - 1984

7. د -أحمد أبو الروس- الموسوعة الجنائية الحديثة - دار النهضة العربية-

مصر - الطبعة 1992

8. د -حسن صادق المرصفاوي - الاجرام والعقاب في مصر - طبعة

1973 أ د

9. د- عبد الفتاح الصفراوي- قانون العقوبات- النظرية العامة - دار الهدى

للمطبوعات مصر - الطبعة الثانية 1994

10. د. احمد ابو الروسي: القصد الجنائي و المساهمة الجنائية و الشروع و

الدفاع الشرعي و علاقة السببية دار المكتب الجامعي الحديث طبعة

2001

11. د. سمير عالية : شرح قانون العقوبات القسم العام دار المؤسسات

الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع طبعة 1998

12. د. عبد حميد الشواربي و د. عز الدين الدناصوري. المسؤولية الجنائية

في قانون العقوبات، و الإجراءات الجنائية، طبعة 1989

13. د-جمال ابراهيم الحيدري-أحكام المسؤولية الجزائية مكتبة السنهوري -

منشورات زين الحقوقية - بغداد

14. السعيد مصطفى السعيد - الأحكام العامة في قانون العقوبات - دار

النهضة العربية - مصر - الطبعة 1972

أوامر و قوانين:

15. التعليمات الوزارية المشتركة بين وزير العدل، وزير الدفاع و وزير الداخلية

المؤرخة في 31-07-2000 المحددة للعلاقات التدرجية بين السلطات

القضائية و الشرطة القضائية في مجال إدارتها و الإشراف عليها و مراقبته

16. قرار صادر عن الغرفة الجنائية للمحكمة العليا بتاريخ 04 مارس 1996،

مجموعة الأحكام، الجزء الثاني

17. راجع المادة 12 الفقرة 2 من الأمر 66/155 المؤرخ في

1966/06/08 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم

18. راجع المادة 18 من الأمر 66/155 المؤرخ في 1966/06/08

المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم

19. راجع نص المادة 51 الفقرة 2 من الأمر 66/155 المؤرخ في 08 جوان

1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم

20. راجع نص المادة 51 مكرر 1 الواردة ضمن الامر 02/15 المؤرخ في

2015/07/23 ،المتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية

21. راجع نص المادة 51 مكرر 1 الواردة ضمن الامر 02/15 المؤرخ في

2015/07/23 ،المتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية

22. راجع نصوص المادتين 33 و151 من الدستور الجزائري الصادر بتاريخ

1996/12/08 بالجريدة الرسمية رقم 76 ، والمعدل بالقانون 19/08

المؤرخ في 2008/11/15 بالجريدة الرسمية رقم 63

23. قانون الإجراءات الجزائية طبعة ديسمبر 2012 المادة 442 المادة

443

24. قانون رقم 07-88، المؤرخ في 20 يناير 1988 المتعلق بالرقابة

الصحية و الامن العام ز طلب العمل.

25. القرار الصادر عن الغرفة الجنائية الأولى للمحكمة العليا بتاريخ 30

جوان 1981، نشرة القضاة 1989،الطعن رقم 1960

26. لقانون 12/15 المؤرخ في 2015/07/15 ،المتعلق بحماية الطفل

27. المادة 65 مكرر 11 إلى 65 مكرر 18 ، قانون رقم 06 - 22 المؤرخ

في 20 ديسمبر 2006

28. المادة 65 مكرر 5 إلى 65 مكرر 10 ، قانون رقم 06 - 22

29. من نتائج الملتقي الجهوي لفائدة ضباط الشرطة القضائية حول التعديلات

المستحدثة علي قانون الإجراءات الجزائية وفقا للأمر 02/15 ، منظم من

قبل المفتشية الجهوية لشرطة الجنوب الشرقي بورقلة في نوفمبر 2015 . )

## فهرس الموضوعات

01	-مقدمة
**	-الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة
01	-المبحث الأول : ماهية المسؤولية الجنائي
01	-المطلب الأول : مفهوم المسؤولية الجنائية
06	-المطلب الثاني : أساس المسؤولية الجنائية
10	-المطلب الثالث : موانع المسؤولية الجنائية
15	-المطلب الرابع: أركان المسؤولية الجنائية:
19	-المطلب الخامس: الاتجاهات الحديثة للمسؤولية الجنائية
24	-المبحث الثاني : مفهوم ضباط الشرطة القضائية
24	-المطلب الأول : أهمية وظيفة الضبط القضائي
25	-المطلب الثاني : فئات الضبط القضائي
27	-المطلب الثالث : الرقابة على أعمال الضبطية القضائية
32	-المطلب الرابع: اختصاصات عناصر الضبطية القضائية
**	-الفصل الثاني : أحكام المسؤولية الجزائية للضبطية القضائية
01	-المبحث الأول : إدارة و رقابة جهاز الضبطية القضائية النيابة العامة
01	-المطلب الأول : إدارة و إشراف النيابة العامة
07	-المطلب الثاني : رقابة غرفة الاتهام
08	-الفرع الأول : الأمر بإجراء تحقيق
09	-الفرع الثاني : توقيع الجزاءات ذات الطابع التأديبي
13	-المبحث الثاني : الأحكام الجزائية لضباط الشرطة القضائية
13	-المطلب الأول : صور الجرائم المرتكبة من طرف الضبطية القضائية
14	-الفرع الأول : جريمة الاعتداء علي الحريات
14	-الفرع الثاني : جريمة إفشاء السر المهني
15	-الفرع الثالث: جريمة إساءة استعمال السلطة ضد الأفراد

16	
17	-الفرع الرابع: جرائم التعذيب
18	-الفرع الخامس: جريمة انتهاك حرمة منزل
19	-الفرع السادس: جريمة الحبس التعسفي
19	-المطلب الثاني: إجراءات المتابعة الجزائية لعناصر الضبطية القضائية.
25	الفرع الأول: الجهة المكلفة بالرقابة على أعمال الضبطية القضائية
29	الفرع الثاني: مراقبة مدى صحة إجراءات التحقيق وبتلانيها
32	الفرع الثالث: الجهة المكلفة بمتابعة على أعمال الضبطية القضائية
01	ملحق
11	-الخاتمة
13	-قائمة المراجع و المصادر
18	-فهرس الموضوعات